مقدمة

إنّ النظام شبه الرئاسي في الأصل عبارة عن نظام برلماني أدخلت عليه تعديلات قوّت جانب السلطة التنفيذية لاسيما توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية باختصاصات أكبر مقارنة بما يتمتع به رئيس الدولة في النظام البرلماني التقليدي. وهي تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب، وهو يتمتع بسلطات خاصة، وكذا وجود وزير أول يقود الحكومة التي يستطيع البرلمان إسقاطها مثل: النظام الفرنسي، النظام البرتغالي، النظام النمساوي...

نشأة النظام شبه الرئاسي

تسببت في نشأته أزمة سياسية وأزمة بنيوية، تباينت بين كل من عجز المؤسسات الدستورية الفرنسية عن مواكبة التطور التقني وعدم إيجاد حل لمشكلة الاستعمار بالجزائر، وسقوط الجمهورية الرابعة ومحاولة الانقلاب، ما دفع ديغول إلى الرجوع إلى الساحة السياسة بعد تخليه عن رئاسة الوزراء في ١٩٤٦ وكانت مهمته تأليف حكومة جديدة وأصدر البرلمان قانون دستوري يحدد مبادئ الحكومة، الانتخاب، الفصل بين السلطات، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان. عرض على الاستفتاء الشعب، حيث تمت الموافقة عليه بنسبة ٨٠٪. ثم أجريت الانتخابات لمجلس الشيوخ والجمعية العامة الوطنية وانتخب ديغول رئيسا بأغلبية الجريت الانتخابات لمجلس الشيوخ والجمعية العامة الوطنية وانتخب ديغول رئيسا بأغلبية ساحقة وتم تأليف الحكومة على رأسها الوزير الأول.

تطبيقات النظام شبه الرئاسى

تختلف تطبيقات هذا النظام في الدول حسب أبعاد السلطات التي تتمتع بها على ضوء موقف وقوة الرئيس الفعلى:

رئيس متمتع بالأغلبية البرلمانية كالنظام الفرنسي، تتجاوز سلطة الرئيس سلطته في النظام النظام الرئيس الوزراء.

-رئيس غير متمتع بالأغلبية البرلمانية إذا امتلك حزب ما الأغلبية يستطيع الرئيس أن يترك المبادرة للحكومة، أما إذا لم تحصل الأغلبية فالمبادرة تكون للرئيس نتيجة انقسام الأحزاب حيث يصبح مجبرا على استعمال كل السلطات لدفع الأحزاب إلى تكوين ائتلاف حكومي يسمح للوزير الأول ومساعديه بتسيير شؤون الدولة.

خصائص النظام شبه الرئاسي

هيمنة رئيس الدولة بسبب انتخابه ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان ما يؤدي إلى:

- السلطة السياسية في هذا النظام تحتاج أن تكون قوية، وبالتالي تحتاج إلى التعامل مع البرلمان كما أن الرئيس يتقاسم الوظيفة التشريعية مع البرلمان عن طريق الأوامر والمراسيم

وله الحق في حل البرلمان لتجاوز أزمات معينة ويتولى سلطات واسعة في الحالات الاستثنائية.

- التعددية الحزبية تستلزم إشراك القوى الفاعلة المنافسة على السلطة من خلال الأحزاب في هذه السلطة حسب تأثير ها وأهميتها أي البرلمان الذي تعد الحكومة أمامه مسؤولة.
- المسؤولية الوزارية عنصر جو هري في النظام باعتبار ها تمثل الجانب البرلماني فيه والتي تستدعى ثنائية السلطة التنفيذية.
 - المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية تكون أمام الهيئة الناخبة.

المظاهر المشتركة:

مظاهر النظام الرئاسي:

- الرئيس ينتخب من الشعب.
- يتولى رئاسة مجلس الوزراء
- له ميادين خاصة كالسياسة الخارجية، الأمن، الدفاع.
 - يعين الوزراء ويقيلهم
- يعين كبار الموظفين ومن بينهم بعض أعضاء المجلس الدستوري

مظاهر النظام البرلماني:

- ثنائية السلطة التنفيذية.
- مراقبة البرلمان تشمل الحكومة، فهي مسؤولة أمامه ويمكن سحب الثقة منها.
 - عمكن للرئيس حل البرلمان.
 - مظاهر التعاون بين السلطتين.

مزايا وعيوب النظام شبه الرئاسي

من المزايا:

- حق الحكومة في إصدار قرارات لها فاعلية القوانين بشرط موافقة رئيس الجمهورية (في مجلس الشعب تتم المناقشة بالطريقة التي تراها مناسبة بدون تعديل ولا إضافة إمّا نعم أو لا)
- حق الرئيس في حل مجلس الشعب وإعادة انتخابه شرط عدم حدوث هذه الحالة أكثر من مرة في السنة، كما يمكن للمجلس سحب الثقة من رئيس الوزراء أو أحد وزرائه.
 - المرجعية الدستورية في هذا النظام في يد المجلس الدستوري الذي يختلف تشكيله حسب كل دولة.

من العيوب:

- إمكانية قيام رئيس الجمهورية بإساءة استعمال حقه في استخدام الاستفتاء الشعبي أو فرض حالة الطوارئ.
- قد يتم اختيار رئيس الجمهورية من اتجاه حزبي مناقض لاتجاه رئيس الوزراء الذي يمثل مصالح البرلمان و هذه ما يعبّر عنه بمشكلة التعايش المزدوج (المساكنة)، وقد عرفتها فرنسا سنة ١٩٨٦ بين الرئيس ميتيران ورئيس الوزراء جاك شيراك.